

تبصرة ذوي الالباب في معرفة تحقيق النصاب المقرر للمذهب الشريف

المجرد عما يشوبه من التحريف تأليف العلامة القاضي

عبدالله بن محسن الحيمي رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك ولن أحصي ثناء عليك أبدا وأشكرك يا من رادف علينا نعمه سرمدنا وأصلي وأسلم على النبي
الآواه وعلى أهل بيته سفن النجاة وأسألك اللهم أن تثبت أقدامنا من الزلل واغسل قلوبنا من أدناس
الشك والخطأ واجعلنا ممن تمسك بكتابك وبما جاء به رسولك الأمين وحملته أولئك الذين جعلتهم
محجة للنجاة وهداة لمن ضل وارتكب هواه (وبعد) فإن العلماء رحمهم الله تعالى مشايخ المذهب
الشريف العالي المنيف في مدينة صنعاء ومدينة ذمار المتقدمين أرضاهم الله تعالى برحمته وغفرانه قد
قدروا مقدار الدية من القروش المعروفة المتداولة في دار الاسلام بعد اسقاط الغش وهو النحاس الخلوط
بالفضة في القروش وبذلوا العناية في الحساب حتى عرفوا مقدار الفضة وعرفوا مقدار الدية ورسموا
ذلك به مقدار نصاب الزكاة ثم مقدار نصاب السرقة الذي يوجب القلع ثم نصاب الجزية المأخوذة من
أهل الذمة من الغني والمتوسط والفقير ثم مقدار الأروش في الجنايات المقدرة نصاً ثم عرفوا مقدار
أرش الجناية غير المنصوص عليها وذلك بعد أن وقع الاختيار للقرش جزاهم الله عنا خيراً ثم تعقبهم
المشايخ من المدينتين (١) المتأخرون وذكروا بأنه وقع منهم الاختيار للقرش كم فيه من الفضة والنحاس
فوجدوا في القرش (٢) غشاً زائداً على ما قرره المشايخ المتقدمون ولما وجدوا ذلك وقعت الزيادة في الانصاء
في زكاة وغيرها في كل نصاب بقدر ما قابل من الغش وأسقطوا زيادة الغش من قفال الفضة
في القرش وسبباً في ذكر التقرير الأول والثاني واذكر ما يلزم الجاني فيما جناه والخيار له في ذلك
ما اختاره سلمه ويحجب اليه وكذلك ما يلزمه فيما جناه ولا خيار له الا في النقصين (مثاله) أن يسأل
عن أرش الجائفة فيقول المسئول يلزمك ثلث دية كذا من القروش أو يسأل عن جناية أخرى فيجب
يلزمك كذا من المثاقيل التي يقابلها كذا من القروش ويفعل المسئول في جوابه أن يقول يلزمك
كذا من الدراهم وكذا من الفضة أو كذا من الذهب أو كذا من الابل أو كذا من البقر أو كذا من
الغنم لأجل يختار الاخف له الذي خير فيه الشارع عليه السلام اه (فأقول) وبالله التوفيق الدية المنصوص
عليها في السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام هي من الابل مائة من البقر مائتان من الغنم
الغان من الذهب ألف مثقال من الفضة عشرة آلاف درهم أما الابل فتجب المائة متنوعة كما ذكره

(١) مدينة صنعاء اليمن ومدينة ذمار وهما مدينتان مشهورتان بالعلم في اليمن (٢) المراد بالقرش الريال

الامام علي بن ابي طالب (١) ورابع حقة (٢) ورابع بنت لبون (٣) ورابع بنت مخاض (٤) والدليل على ذلك ما أخرجه أبو داود عن عقبة بن ضمرة قال قال علي بن ابي طالب (٥) الخطاء أرباعا خمس وعشرون جذعة ومثلها حقة ومثلها بنت مخاض ومثلها بنت لبون اهـ وكذا ما رواه زيد بن علي عن أبيه عن جده بمثل ذلك هذا ما استدلل به الامام علي بن ابي طالب وصح له وان كانت قد وردت روايات أخرى لم يصح له (وأما) البقر فيكون سنّها كما في الزكاة التباعد والمساكن كما قرره في البيان ويجزي الذكّر عن الانثى كما قرره سيدنا حسن ابن أحمد الشيباني رحمه الله تعالى (والدليل) على ذلك ما أخرجه أبو داود بلفظه قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الدية على أهل الأبل مائة وعلى أهل البقر مائتين وعلى أهل الغنم الفين ورواه عن عطاء مرسلا وأسنده من طريق أخرى عن عطاء عن جابر ورواية أخرى هكذا فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الدية النخ (وأما الشاة) فالقنن ويجزي الجذع وكذا يجزي الذكّر عن الانثى كما علق عليه في شرح الأزهاري (والدليل) عليه آخر الحديث الأول الذي أخرجه أبو داود عن عطاء ابن رباح حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم وعلى أهل الشاة الف شاة وهذا ما صح للإمام دليل ولا يضر ما قيل في الحديث ان فيه محمداً وراشداً المشقي المكحول فقد وثقه الكثير من أهل الحديث (نعم) وتكون هذه الثلاثة الأصناف سليمة من العيوب التي يثبت فيها الفسخ في البيع والشراء لعيوب الأضحية وهو ما ينقص القيمة كما قرر للمذهب (وأما الذهب) فالف مثقال المثقال ستون شعيرة والدليل عليه ما رواه الامام زيد بن علي بن ابي طالب عن جده عن علي بن ابي طالب انه قال ومن جملة حديث ومن الذهب ألف مثقال المثقال ستون شعيرة وكذلك ما أخرجه صاحب الموطأ والشافعي وأبو داود وعبد الرزاق وابن خزيمة وابن حبان وأبو الجارود والحاكم والبيهقي وصححه جماعة من أهل الحديث من حديث أبي بكر بن محمد عمرو بن حزم عن أبيه مرفوعا وساق الحديث الى أن قال وعلى أهل الذهب ألف دينار ولا يقدح فيه قول من قال أنه مرسل فقد صححه غير القائل بارساله من أهل الحديث ويجزي رديء الجنس من الذهب كما علق عليه في الأزهاري قوله من الذهب ألف مثقال ولا بد أن يكون الذهب سالما من الغش بغيره كما قرر فان قلت ان رديء الجنس هو الى الغش اقرب قلت من جنس الذهب والنص ورد في الذهب مطلقا فلا اعتراض على أهل المذهب (وأما الفضة) فمئنة آلاف درهم خالصة كل درهم اثنان واربعون شعيرة والدليل على ذلك ما رواه زيد بن علي بن ابي طالب انه قال في النفس في قتل الخطأ من الورق عشرة آلاف درهم (فهذا) دليل الامام علي بن ابي طالب وهو توقيف ولم يصح له رواية الزيادة عن العشرة الآلاف وايضا فان العشرة الآلاف هي صرف المئنة كما قالوا في الزكاة هذا ما ذكره الامام علي بن ابي طالب وقام به الدليل على جهة الاجمال (فأما الأبل والبقر والغنم) فظاهر النخ وأما النعدين فيها الذي يحتاج الى التفصيل فاقول قرر المشايخ المتقدمون رحمهم الله تعالى بأن الدية قبلها من القروش المضروبة ما جملة - ٧٨٧ سبعمائة قرش وسبعة وثمانون قرشا ونصفا هذه كلها أصول

المعروف باليمن (١) ذات أربعة أعوام (٢) ذات ثلاثة أعوام (٣) ذات حولين

(٤) ذات حول (٥) في النفس في قتل الخطأ كذا في مجموع الامام زيد بن علي عليه السلام

يعضد بعضها بفضا فلا يكون قادحا في الحديث ما قيل من الضعف والأعطال فبمجموعها كان أصلا وإذا ثبت أن الإنسان جمال الإنسان ثبت أرشه الدية كما أن الأنف جمال الوجه وإذا ذهب كان فيه الدية (قوله عليم) وفي كل حاسة كاملة الدية دليله ما ذكره الحافظ ابن حجر قال وجدت من حديث معاذ مرفوعا في السمع الدية وقد رواه البيهقي من طريق قتادة عن ابن المسيب عن علي عليم فهذا دليل الامام عليم في السمع وسائر الحواس من شم وطعم ولمس وبصر مقبسة عليه قياسا ظاهرا والجامع ذهاب النفع ويؤيده قضى عمر للرجل الذي ذهب سمنه وبصره وعقله ونكاحه فقضى بأربع ديات وهو حي ولم ينكر عليه أحد من الصحابة (قوله عليم) وكل زوج في البدن بطل نفعه بالكية كالناشين والبيضتين دليل الامام عليم ما في كتاب ابن حزم بلفظه ففي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية وفي العينين الدية هذه الثلاثة الا زواج منصوص على لزوم الدية في كل واحد وسائر كل زوج في البدن قياسا على ذلك أيضا وقد ورد في الرجل الواحدة نصف الدية وكذلك في اليد الواحدة نصف الدية كما يدل عليه ما أخرجه مالك في الموطأ من حديث عمرو بن حزم بلفظه في اليد خمسون وفي الرجل خمسون يعني من الأبل وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه في حديث عمرو بن سعيد بلفظه وفي اليد اذا قطعت نصف العقل وفي الرجل نصف العقل وفي العين نصف العقل فإذا لزم في الرجل الواحدة فالدية في الرجلين كما لا يخفى (قوله) عليم وفي كل سن نصف عشر الدية دليله ما في كتاب عمرو بن حزم المتلقى بالقبول بلفظه وفي السن خمس من الأبل وهذه الروايات في مسند أحمد وفي مسند أبي داود وابن ماجه باسناد رجاله نقاة بلفظ الثنية والطرس سواء فلم يبق وجه قول من يفضل بعضها على بعض (قوله) عليم وفي كل اصبع عشر الدية دليله ما أخرجه مالك والنسائي من حديث عمرو بن سعيد بلفظ الاسنان والاصابع سواء عشرا عشرا من الأبل وفي رواية في كل اصبع أخرجه الترمذي وأخرجه أبو داود وابن ماجه وأبو حبان عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في الاصبع بعشر من الأبل ولا تفضل بين الأصابع كما ورد به الحديث وهو ما أخرجه أحمد والبخاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال هذه وهذه يعني الخنصر والابهام فمع هذه الرواية لا وجه لاجتهاد من فاضل بين الأصابع وقد روى عن عمر بن الخطاب وقد رجع عنه كما يروى والله أعلم (قوله) عليم وفي الجائفة والآمة ثلث الدية دليله عليم ما تضمنه كتاب ابن حزم المتلقى بالقبول بلفظه وفي الجائفة ثلث الدية وفي الآمة ثلث الدية هذه رواية النسائي وساق الحديث إلى أن قال وفي الجائفة ثلث الدية هذا ما روي وإن كان في بعض الروايات مقال عند المحدثين لكنه عضدها كتاب ابن حزم المتلقى بالقبول عندهم وعند غيرهم (قوله) عليم وفي المنقلة خمس عشرة من الأبل وفي حديث عمرو الذي أخرجه البزار بلفظه وفي المنقلة خمس عشرة من الأبل (قوله) عليم وفي الهاشمة عشرا دليله ما رواه يزيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أوجب في الهاشمة عشر من الأبل وهو عند البيهقي والدارقطني والبزار موقوفا وقد قال ابن حجر بل مرفوعا ولكنه يقال لا طريق للاجتهاد في المقادير فالموقوف حكم المرفوع وأيضا مما يستدل به أن الهاشمة لم تبلغ حد المنقلة فنقصت خمس ولم تكن موضحة بل هي زيادة عليها فزادت

خمس (قوله) عليلم وفي الموضحة خمس دليله ما ثبت في كتاب ابن حزم وكذلك ما أخرجه أحمد وأهل السنن مرفوعاً عند الأربعة وعبد الرزاق وحسنه الترمذي بلفظه والمواضع خمس خمس من حديث عمرو ابن سعيد ورجاله ثقات وثم روايات بهذا المعنى في الموضحة (نعم) هذا المتفق عليه من الجنائيات التي ورد الشرع بتقديرها (قوله) عليلم وفي السمحاق أربع من الأبل هذا مختلف فيه بين أهل البيت عليهم السلام وغيرهم فمنهم من يقول أن هذه الجنائيات راجعة إلى تقدير الحاكم البصير منهم م بالله عليلم وأما من بالله عليلم فجعلها مما ورد الأثر بتقديرها وهو الاختيار لأهل المذهب وهو الذي قرر وقت القراءة والدليل عليه قضاء علي عليلم حيث قال في السمحاق أربع من الأبل ولم ينكر عليه فكان توقيفاً (هذه) الجنائيات التي أرشها مقدر وإذا كانت كذلك فمن كان عليه أرش واحد من هذه الأنواع المتقدم ذكرها واختار الجاني تسليم الأبل كانت أربعاً (مثاله) لو اختار من عليه أرش موضحة خمساً من الأبل كانت ربع منها جذعة وربع حقنة وربع بنت لبون وربع بنت مخاض والخامسة تكون مشاعاً من الجميع كما قرر في البيان (نعم) ويكون الخيار للجاني فيما أرشها مقدر من جهة الشارع أي الأصناف اختار لزم الجاني عليه قبوله كما علق عليه من الإزهار في قوله عليلم ويخير الجاني قال عليلم معاً وهذا الخيار فيما ورد الشرع بتقدير أرشها كالموضحة على قول م بالله عليلم وما فوقها وكالسمحاق وما فوقها على كلام أهل المذهب لا ما يلزم فيه الأحكام وهي ما دون السمحاق فلا خيار للجاني إلا في تسليم أي النقيدين الذهب والفضة لا غير فالذي ينبغي للمسؤول أن يجيب في جواب من سأل ما يلزم الجاني في أرش جنائيه ما كان أرشها مقدر عرفه بما له الخيار فيه لأجل يختار ما هو أخف له ويمكنه وإن كانت الجنائية أرشها مقدر من جهة الشارع صلى الله عليه وآله وسلم عرفه ما يلزمه من أي النقيدين لأجل يختار ما هو أخف له ويجده لأن المسؤول إذا أطلق جوابه بأن اللازم كذا من الذهب وكذا من الدراهم ولم يعرفه بأنه يلزم كذا من الأبل وكذا من البقر فقد أغفل حق السائل وربما اعتقد السائل أن الذي وقع جواب سوءاً له هو اللازم له لا غير مع أن الخيار له كما في الإزهار للمذهب وسأوضح أمثلة ذلك ما يلزم له الخيار في الأنواع كلها وما يلزم له الخيار إلا في النقيدين لا غير كما يأتي مفصلاً إن شاء الله تعالى ولكن الأهم معرفة نصاب الدراهم مع معرفة التقدير الأول الذي قررته المتقدمون والتقدير الأخير الذي قررته المتأخرون معاونة على الخير ومساعدة إلى الإفادة طلبت تقرير المذهب وبعد تقرير ذلك كم اللازم في الدية من الأبل أو من البقر أو من الغنم أو من الذهب أو من الفضة أما الأنواع الأولة فظاهرة ولم يبق إلا الفضة كم القدر ولم يقع الاختلاف والزيادة إلا مع زيادة الفش في القروش المتداولة في دار الإسلام وهذا بيانه ونقول (الدية) على التقدير الأول - ٧٨٧ سبعة وثلاثين ريالاً ونصف (١) نصاب الزكاة ستة عشر ريالاً الأ ربع مع ١٥ نصاب السرقة ريالاً بمعز قفلة إلا سدس نصاب الجزية من الفتي أربعة ريال الأ ربع وخمسين بقشة (٢) نصاب جزية المتوسط ريالين الأ ثمن وخمس بقشة نصاب جزية الفقير ريالاً بمعز نصف ثمن ريالاً وثلاثة أخماس بقشة هذا ما وضع في الدية ونصاب الزكاة (١) والريال هو المعروف في عملة اليمن وسيأتي معرفة قدره من الدرهم (٢) البقشة جزء من ثمانين جزء من الريال صرفه من الفلوس ثمانون بقشة

ونصاب السرقه ونصاب الحزبة ويبان ذلك حسبما قرره المشايخ المتقدمون أرضاهم تعالى عنا برحمته
وغفرانه وهو أن تقول القرش الحجر وزنه تسع ققال في كل قرش عش نحاس ثلثي ققلة وهو
القرش الفرائضي المتداول صح فيه فضة خالصة ثمان ققال وثلاث والقرش القليل تسع ققال الا ثلث فيه
عش ثلث ققلة نحاس والباقي ثمان ققال وثلاث فعلى كل تقدير أن القرش الواحد من النوعين فيه فضة
خالصة ثمان ققال وثلاث بعد اختبارهم للقرش بمد نمويه القرش حتى عرفوا مقدار العش المذكور في
القرش وعرفوا كم في كل قرش فضة خالصة (ولما عرفوا ذلك) نظروا الى الققلة كم هي شعيرات من
الشعير المتوسط حتى أتت الققلة أربع وستون شعيرة والدرهم اثنان وأربعون شعيرة أتت المائة
الدرهم ققال بعد حسابها قروش فرائضيه وقلية عشر قرش الرابع ولا عبرة بعش النحاس المتقدم
ذكره (من لزمه أرش الجائفة) وهي التي وصلت الجوف من نفرة النحر الى المائة وهي بين السبيلين
فيها ثلث الدية وهذه هي الجائفة فقط ولا يقال كل نجوف اذا وقعت فيه ما مرقت الجنابة الى جوفه
تسمى جائفة كما قرر للمذهب وهو معلق على قول الامام عليه السلام ما قرر من الابل ثلاث وثلاثين
وثلاث من البقر ست وستين وثلاثين من الغنم ستمائة وست وستين وثلاثين من الذهب ثلثمائة وثلاث
وثلاثين وثلاث من القروش مائتين واثنين وستين ونصف ومن لزمه أرش الامة وهي التي
وقعت في أم الرأس جلدة محيطه بالدماغ من القروش مائتين واثنان وستون ونصفا من الابل ثلاث
وثلاثين وثلاث من البقر ست وستين وثلاث من الغنم ٦٦٦ وثلاثين من الذهب ثلاث مائة وثلاث
وثلاثين وثلاث من القروش مائتين واثنين وستين ونصف ومن لزمه أرش (المنقلة) وهي التي
تنقل عظام الرأس مع الانفصال وقيل ما تخرج العظم والاول اولى ولو من أحد الجوانب وان
كانت في البدن ففيها نصف ما يجب في الرأس من الابل خمس عشر من البقر ثلاثين من الغنم
ثلثمائة من الذهب مائة وخمسين من القروش مائة وعشرون ومن لزمه أرش
(الهاشمة) وهي التي ترشم العظم ولم تنقله فان نقلته وانفصل فهي المنقلة وهي التي تكسر عظم
الرأس ولا يلزم سوي أرشها يعني ولا حكومة معها اذا كانت بفعل واحد وان كانت بفعلين لزم
حكومة فاللازم في الهاشمة المذكورة آفا من الابل عشر ١٠ من البقر ٢٠ عشريين من الغنم ٢٠٠
مائتين من الذهب ١٠٠ مائة من الدراهم ١٠٠٠ الف من القروش ٧٨ ثمانية وسبعين ونصف ورب
ومن لزمه أرش (الموضحة) وهي التي توضح العظم في الرأس ولم ترشمه اللازم فيها من الابل خمس من
البقر عشر من الغنم مائة من الذهب خمسين من الدراهم خمس مائة درهم من القروش تسعة وثلاثين
وربع ومن لزمه أرش (السمحاق) وهي التي بلغت الى جلدة رقيقة تلي العظم ولم تنقله اليه من الابل
أربع من البقر ثمان من الغنم ثمانين من الذهب أربعين من الدراهم أربع مائة من القروش واحد وثلاثين
ونصف (فهذه) الجنائيات ما أرشه مقدر وما كان أرشه مقدر من الشارع كما ذكرنا كان الخيار
للجاني يختار أي الأنواع شاء ومنى اختيار مسلم ما اختار وليس له الرجوع الى نوع آخر (نعم) ومتى

وقعت الجنابة فلا يحكم على الجنابي بأرث حتى يتبين الحال فإني انكشف سلامته من الجنابات لزمه
أرثها وإن انتهى حاله إلى الموت لزمه الدية ودخلت أرث الجنابة في الدية كما هو صريح الأزهاري
ويتبع ذلك مما أرثه مقدر من جهة الشارع الأسنان والأصابع واليد والرجل وكل زوج في البدن وكل
حاسة كاملة والعقل والقول وسلس البول والقائط ونحو ذلك مما تقدم ذكره في كل شيء أرثه وهذه
الجنابات المذكورة إذا كانت في الرأس أو الوجه فإن كانت في البدن لزم في كل واحدة من الجنابات
نصف ما في الرأس وكذلك إذا كانت في المرأة ففيها نصف ما يلزم في رأس الرجل من دية وغيرها ففي
رأس المرأة نصف ما في رأس الرجل وإن كانت في بدنها فنصف ما في بدن الرجل كما هو صريح الأزهاري
وقرر للمذهب (نعم) الأسنان اثنين وثلاثين يلزم في كل واحدة نصف عشر الدية ولا فرق بين
الاضراس والنواجذ فهي على سوي فإذا ذهبن جميعا بجنابة لزم الجنابي دية كاملة ونصف دية وعشر دية
والأصابع إذا ذهبن جميعا من اليدين لزم دية فإن كانت واحدة فعشر دية وهكذا في أصابع الرجلين
أرث السن الواحدة أي سن كانت لو كسرت من أصل اللحم اللازم فيها من الأبل خمس من البقر وعشر من الغنم
مائتان من الذهب خمسين مثقالا من الدراهم خمسمائة من القروش تسعة وثلاثين وربع وغن ومن لزمه أرث
(الأصبع) الواحدة من اليدين والرجلين من الأبل عشر من البقر وعشرون من الغنم مائتان من الذهب مائة مثقال
من الدراهم ألف درهم من القروش ثمانية وسبعون قرشا ونصف والمراد بالأصبع إذا زالت الثلاثة المفصل
فإن زال واحد فأرثه ثلث ما في الأصبع وإذا ذهب مفصلان كان فيه ثلثي دية الأصبع ثم كذلك في كل
أصبع إلا الإبهام من اليد والخنصر من الرجل كما هو ظاهر الأزهاري وإن كان فيما دون المفصل قرر
بالمساحة في الغير (و) أما الجنابات التي أرثها لم يقدرها الشارع فقدرها أهل العلم بما رأوه مقربا إلى
ماله أرث مقدر وإذا قال الإمام علي (فصل) وفيما عدا ذلك حكومة وهذه الحكومة غير مقدرة فلذا
قال في الأزهاري وهي ما رآه الحاكم مقربا إلى مامر والذي مر وهو الجنابات التي لها أرث مقدر
من الشارع فلذا قال في شرحه فيقرب الباضعة والمتلاحمة إلى السمحاق وهكذا في جميع الجنابات التي
لا أرث لها مقدر من جهة الشارع ولذا قدر أهل العلم كل جنابة إلى ما فوقها تقرب إلى غلبة الظن ولذا قال
الإمام علي (وقدر في حارصة الرجل وأني بقول مغير الصيغة فجزاهم الله عن الإسلام خيرا وهذه الجنابات
لا خيار للجنابي في الارش إلا في النقيدين لا غيرهما الذهب والفضة وهي الدائمة التي يدمع منها الماء والتحم
فيها الدم ولم يسلم وتسمى الدائمة الصغرى واللازم فيها من الذهب ستة مثاقيل وربع كل مثقال ستون شعيرة
(من الدراهم) اثنان وستون من القروش التي غشها ثلث قفلة خمسة قروش الأثنى وأربع بقش الأربع
ومن لزمه أرث الدائمة الكبرى وهي التي ما سال منها الدم وقطعت الجلد ولم تأخذ شيئا من اللحم اللازم
فيها من الذهب اثني عشر مثقالا ونصف من الدراهم مائة وخمسة وعشرين من القروش عشرة الأربع ونصف
الثنى وبقشتين ونصف (الرافع) دأمية كبرى كما قرره للمذهب اللازم فيه من الذهب اثني عشر مثقالا ونصف
من الدراهم مائة وخمسة وعشرين من القروش عشرة الأربع ونصف الثمن وبقشتين ونصف بقشة ومن لزمه
أرث (الباضعة) وهي التي شقت شيئا من اللحم قيل النصف فما دون وهو الظاهر أشار ابن حابس إليه

في شرحه اللازم فيها من الذهب عشرين من الدراهم مائتين من القروش ستة عشر قرشا الاربع ومن
 لزمه أرش (المتلاحة) وهي التي شقت أكثر اللحم حتى قربت من الجلد التي تلي العظم اللازم فيها من
 الذهب ثلاثين مثقالا من الدراهم ثلثمائة من القروش ثلاثة وعشرين قرشا ونصفا ومن لزمه أرش
 (الحارصة) وهي التي قد قشرت ظاهر الجلد ولم يظهر الدم اللازم فيها من الذهب خمسة مثاقيل من الدراهم
 خمسين درهم من القروش أربعة قروش الاربع وثمان ونصف (الوارمة) وهي التي ترم وسواء أسودت
 أو أخضرت أو احمرت اللازم فيها من الذهب خمسة مثاقيل من الدراهم خمسين من القروش أربعة
 قروش الاثن ونصف الثمن ومن لزمه أرش (المحمرة) أو الخضرة أو المسودة التي لا ورم فيها في ظاهر
 البشرة اللازم فيها من الذهب أربعة مثاقيل من الدراهم أربعين من القروش ثلاثة قروش وثمان
 وبقيتين (وهذه) الجنائيات التي لم يرد الشرع بتقدير أرشها جعل الخيار للجاني قياسا على قيم
 المتلفات وقد قال بعض مشايخ المذهب أنه لا فرق بين الجنائيات جميعها سواء ورد الشرع بتقديرها
 أم لا فإنه يكون الخيار للجاني مطلقا سواء في النقصين أو عدلها ولكن لم يقرر للمذهب كما صرح به
 الامام علم وما يلحق هذه الجنائيات التي أرشها غير مقدر جنائيات ذكرها العلماء رحمهم الله تعالى منها
 العين القائمة الذاهب ضوؤها اللازم فيها ثلث دية الصحيحة وذلك سدس الدية الكاملة من الذهب مائة
 وست وستين من الدراهم ستة عشر مائة وستة وستين وثلثين من القروش مائة واحدة وثلاثين وربع
 وثمان ومن لزمه أرش (السن السوداء) والاصبع الزائدة التي بطل نفعها في المقصود ثلث ما في الصحيحة
 من الذهب ستة عشر مثقالا وثلثين من الدراهم مائة وستة وستين وثلثين من القروش ثلاثة عشر
 قرشا ونصف الثمن وبقيشة (الرجل الشلا) فيها ثلث دية الصحيحة من الذهب مائة وستة وستين مثقالا
 من الدراهم ستة عشر مائة وستة وستين من القروش مائة قرش واحدا وثلاثين قرشا وربع وثمان
 ومن لزمه (أرش الانف) اذا كسر من الجانبين اللازم فيه من الذهب عشرين مثقالا من الدراهم مائتي
 درهم من القروش ستة عشر قرشا الاربع (العظم) اذا كسر ثم جبر ففيه ثلث ما لزمه حيث لم ينجبر وهكذا
 (العقل) اذا زال ثم عاد والشم أو الطعم أو السمع اذا زالت ثم عادت في كل منها ثلث ما فيه اذا لم يعد
 فان زال بالكلية فالدية فان عاد فالثلث منها كما هو في الازهار قرر (ومنها) كسر الترقوة والضلع اذا
 كسر فان كان في جانب فهاشمة وان كان في جانبين فهاشمتان وهو المختار للمذهب كما علق على شرح
 قوله في الازهار لأن في السمحاق أربعين وقد قيل غير ذلك والمختار الاول وأرش الهاشمة قد تقدم
 فخذ من هناك (ومنها) سلس الريق وجفافه اذا وقع الى ذلك بجناية يكون في كل واحد منهما حكومة
 وفي دية اللسان بنظر الحاكم فخذ من هناك (ومنها) انقطاع الجماع اذا وقع بجناية حتى انقطع ولم يبق
 له فعل فدية كاملة حدها ما تقدم فخذ من هناك أو ذهبت قرر ولا فرق بين الرجل والمرأة في أنهما
 على سواء قرر (ومنها) الوتر وهي الحاجز بين المنخرين فيها ثلث الدية (ومنها) اسكتي فرج المرأة
 اذا ذهبت بجناية فهما زوج في البدن فيهما الدية وفي أحدهما النصف خذ القدر مما تقدم (ومنها) انقطاع
 الولد اذا وقع فساد المني بسبب الجناية في الرجل وكذا في المرأة حتى ذهبت الحاسة المسككة للمني من

الرجل بعد أن ثبت أنها ولود من قبل وقوع الجناية عليها والا فالأصل براءة الذمة وهكذا لو كان بالمرأية من غير البصر وينظري ذلك * ومنها ذهاب بعض الحروف إذا وقعت جنابة حتى ذهب بعض الحروف في كلمة ولم يتمكن منه بل ذهب بالكيفية حرف أو أكثر كان أرشه من الدية جميعها بعد تغريقها على ثمانية وعشرين حرفا فيلزم للحرف الواحد حصته من الدية هكذا قرر * (ومنها السهم) إذا مرق في العظم فإن مرق فيه من الجانبين فهاشمتان فإن مرق في اللحم فباضعتان فإن كان في المزامير فأربع هو اسم وهو الكلام المقرر للمذهب وأرشن الهاشمة كما تقدم فخذ من هناك موقفا إن شاء الله تعالى وهذا التقدير للهاشمة إذا لم تزال العظم من محله وأما إذا زاولته من محله فإن كانت من جانب فثقله وإن كانت من الجانبين فثقلتين وإن مرق من اللحم فقط فباضعتان قرر * ومنها ذهاب بعض المظوم إذا وقعت جنابة على أحد حتى ذهب عليه الطعم ولكن من دون آخر لأن المظوم خمسة الخلاوة والمرارة والمعدنية والملوحة والخوضه فإذا ذهب أحدها أو أكثر نسبت من الدية في الواحدة خمس الدية فخذ مما تقدم * ومنها خرق الحلقوم إذا وقعت جنابة حتى خرق ففيه ثلثي الدية وقد قيل إن فيه دية كاملة لأنه لا يؤمن معه الموت والأول أصح للمذهب (ومنها) السهم إذا مرق من جهة فباضعة وإن مرق من الجهتين فباضعتين وقد قيل إن الجنابة من جهة واحدة والأول أصح للمذهب قرز (ومنها) حلة ندي المرأة إذا ذهب الجنابة ففيه ربع دية المرأة وأما من الرجل فحكومة (نعم) وأما كان الأرض ربع الدية حيث استمسك اللبن وأما إذا لم يستمسك بل ذهبته القوة الحافظة لابن فنصف ديتها كذا قرر وأما الرجل إذا ذهب حلته فهي إما باضعة أو متلاحمة أو نحوها كذا قرر لأهل المذهب قرز (ومنها) استمسك اللبن وادراره ولم يستمسك بل بقي في ندي المرأة أرشه ثلث دية الندي نصف دية المرأة كاملة (ومنها العقل) إذا ذهب ثم رجع ثم ذهب ثم رجع ففي كل مرة يذهب ثلث الدية يكرر كما قرر للمذهب فن ذهب عقله بالحجر والحشيش ونحوه فمن أسقاه حتى ذهب ثم رجع ففيه حكومة كما قرر للمذهب لكن إذا أفاق كاملا والا فهي الأولى قرز (ومنها) سلس الريح والمخاط إذا وقعت جنابة حتى وقع السلس فإن أرشه في كل واحدة مما ذكر أرش حكومة كذا قرر (ومنها) ادرار الدمة من العين وحده الذي لا ينقطع عن العين أكثر الماء وإن لم يتتابع القطر أرشها ثلث أرش العين كما هو في الأزهار فإن استويا الإمساك والادرار أو التمس ففيه ربع دية العين كذا قرر للمذهب قرز (وأما) السبي بالنار فن جنى على غيره بالنار نفسها أو بمجديدة فهي إمامامية كبرى أو باضعة أو متلاحمة ينظر في الجنابة حسبما ذكرنا في تحديد ذلك وإذا وجد أحد صفات الجنابة ففيه أرشه كما تقدم تفصيله (وأما الجنابة) على الخنثى اللبسة وهو الذي لم يسبق بوله من أي الفرجين أرشه ما في المرأة وذلك لأن الأصل براءة الذمة كما قرر للمذهب قرز (ومن الجنابات) ما سنده (الأول) إذا جنى شخص على آخر حتى قلع سنه وبعد أن قلعها نبتت من الخنثى عليه فلا شيء عليه كما قرر للمذهب وقد قيل إن في ذلك حكومة والمختار لا شيء (ومنها) اسوداد الظفر وذهاب الشعر من جنى على غيره في ظفره حتى اسود أو ذهب شعر لحيته أو رأسه أو فعل ما يمكن عدم طلوع الشعر

سواء كان بجناية أو دواء فإنه يلزمه حكومة إذا لم يعد فإني عاد لحكومة أخرى (وأما) سن الكبير إذا طلعت بعد قلعها بالجناية فديتها قد لزمتهما والصبي إنما يلزم الحكومة إذا طلعت فإذا لم تطلع فاللازم دية كاملة كذا قرز ومن جنى على صغير حتى أذهب أسنانه فأرشفه حكومة مقاربة لدية السن بنظر الحاكم إذا جنى على شخص حتى كسر سنه فالجناية على قدر المساحة ولا فرق بين سن وسن (من جنى) على غير حتى أذهب الوجنتين فلا يقال إن ذلك زوج في البدن فتلزم الدية بل إذا ذهبنا فالعمل على الحاضر الناظر للجنايات عند وقوعها بقدرها إما باضعة أو متلاحمة أو غير ذلك (من جنى) على غيره حتى أوضعه ثم جنى مرة أخرى حتى هشم ثم جنى كذلك حتى نقل العظم فإن الأرض لازم في كل جناية ولا يقال إن الأرض يداخل كما قرز للمذهب وهذا حيث كانت الجنايات المتفرقة في موضع واحد وإن كانت في مواضع فأرشفها في كل واحدة ظاهر قرز (من جنى) على غيره جنايات متعددة ثم قتله فإن كان بفعل واحد ومات منها الجميع فدية واحدة وإن كان بفعلين وتأخرت الجناية التي وقع الموت منها لزمته الدية كاملة والأرض كذا قرز (من جنى) على غيره حتى أذهب الإيتين لزمه دية كاملة قرز وإن كان أحدهما فنصف الدية لأن ذلك زوج في البدن (من جنى) على غيره حتى أذهب أحفان العينين ففي كل جفن ربع الدية وفي الجميع دية كاملة وتدخل أهداب الجفون في دية الجفن كما قرز للمذهب (من جنى) على غيره حتى أذهب اللحيين فالدية كاملة وفي أحدهما نصف الدية ولا تدخل دية الأسنان فيه ما دلفي كل واحد منهن منفعة مستقلة كذا قرز (من جنى) على غيره حتى خرق ذكره من الجهتين فأربع بواضع ولا يقاس على الساعد للفرق بينهما بالعظم كذا قرز (من جنى) على غيره حتى خرق أنفه فإن كان في أحد المنخوين فباضعتان كما قالوا في الأذن وإن كان في المنخرين فأربع بواضع كذا قرز (وإذا) قطع الأنف وبعض لحمه الوجه لزمه الدية كاملة وحكومة في جلدة الوجه كذا قرز لأهل المذهب (من) رمى غيره بسهم أو طعنه حتى خرق من الظهر ومدخله من البطن أو العكس فجائفتان أرشفها ما تقدم كذا قرز (من جنى) على غيره حتى هشم العظم من دون جرح فأرشف الهشم لازم وإن لم يجرح وأرشفها ما تقدم فخذ من هناك كذا قرز (من جنى) على غيره حتى أذهب سنه العليلة فأرشفه حكومة بنظر الحاكم وقد قيل يلزم أرض السن والأول أصح لأن قد ضعفت السن بالعلة كذا قرز لأهل المذهب قرز (من جنى) على غيره حتى أذهب السن الزائدة على الاثنين والثلاثين الذي في الآدمي فأرشفها حكومة مقاربة لدية السن وكذا العليلة (من جنى) على غيره حتى أذهب شعر لحيته أو شعر رأسه فإن كان من أطرافه الذي لم يذهب بها جماله فلا شيء وإن كان النصف فأكثر الذي ذهب الجمال به لزمه في ذلك حكومة في ذلك كذا قرز لأهل المذهب (من جنى) على صبي حتى قطع لسانه فلا يخلو ذلك للصبي أمأ أنه قد كان يتكلم أو لا إن قد كان يتكلم فاللازم فيها دية كاملة وإن كان الثاني وهو أنه لم يتكلم وكان مثله يتكلم فاللازم فيه الحكومة لأن الأصل براءة الذمة كذا قرز (و) كذا لسان الآخر إن قطع لزمه حكومة قرز (من جنى) على غيره حتى قلع أصول شعره فإن ثبتت لزمه حكومة من النصف إلى الثلثين من الدية وإن عاد لحكومة دون ما ذكر هذا إذا قلع كذا قرز لأهل المذهب قرز (من جنى

(على غيره) حتى أذهب أهذاب العيينين والحاجبين إذا زالا ففي كل واحد حكومة دون نصف الدية
 إذا عادت. وأما إذا لم تعد كانت الحكومة الى قدر الثلثين من الدية كذا قرز (من) لطم غيره في أنفه
 حتى رجع ففي ذلك دامية كبرى وقد تقدم أرشها فخذها كما تقدم (من جنى) على امرأة حتى قلع شعر
 لحبها إذا كانت ثمة لزمته حكومة كذا قرز لأهل المذهب (من أعطى) غيره دواء يمنع من طلوع الشعر
 فاللزم فيه حكومة كذا قرز وتكون من النصف الى الثلثين قرر (من جنى) على غيره حتى فلك وركه
 ففي ذلك حكومة معاطلة بشار الحاكم الخبير كذا قرز (اللطمة) التي لم تحمر ولم تسود ولا بان لها
 أو فيها حكومة كذا قرز (من جنى) على غيره حتى شلت أصبعه أو أكثر من أصبع ففي كل واحدة
 أرشها لأن قد بطل نفعها في المقصود كذا قرز (الشقرة) والذنتين والاطمة الخفيفة لشيء إلا التأديب
 كذا قرز (اليد) الشلاء والرجل الشلاء إذا وقعت جناية حتى ذهبتا ففي كل واحدة حكومة ثلث دية
 الصحيحة كما تقدم كذا قرز وقد دخل في قوله في الأزهار وفي كل زوج في البدن وقيدته بقوله بطل
 نفعه في المقصود والشلاء لم يكن لها نفع ولذا لزم حكومة (وفي) أذني الأصم فهما الدية وفي أحدها
 نصف الدية (المني) إذا فسد بسبب مزاية أو نحوها أو قال الطبيب المعتبر أن ذلك يفسد المنى ففي
 ذلك الدية كاملة كذا قرز (انشقاق العظم) من دون هشم ولا تقل أرشه دون أرش الهاشمة وفوق
 أرش الموضحة كذا قرز لأهل المذهب عليهم السلام (انفكاك اللحيين) إذا لم يمكن مضغ ما دخل الى
 الفم ففيه الدية كاملة لأنه زوج في البدن كذا قرز (أنف الأخشم) إذا وقعت جناية حتى جذع لزمه
 الدية كاملة لأن الشم في غير الأنف كذا قرز لأهل المذهب (من جنى) على غيره موضحة أو غيرها
 لكتها أذهبت أحدا لحواس بالسراية فاللزم أرش الجناية والحاسة كذا قرز (ولو جنى) عليه موضحة
 مثلا حتى أضر بالعصب فبطل نفع الأصابع أو بعضها لزم أرش كل واحدة على انفرادها كذا قرز
 (إذا وقعت جنايات) متعددة من أشخاص متعددين فيلزم كل واحد أرش ما جنى كذا قرز (إذا وقعت
 جناية) على جرح وعليه جيرة أو جمد الدم عليه فوجبت الجناية حتى سدل ففيه حكومة مقربة من أرش
 ما أدميت به كذا قرز (الجنايات) أو جناية إذا كانت في موضع واحد فهي جناية واحدة طوات أو
 عرضت وإن كانت في الموضع الذي وقعت فيه الجناية بين كل واحدة وبين الأخرى حاجز لم يقع فيه
 شيء فلك جنايتين يلزم في كل واحدة أرشها كذا قرز (من أذهب) السمع والشم لزم ديتان كذا قرز
 هذا ولا بد من مصادقة الجاني أو النكول أو رده لليمين على المحني عليه أو الشهادة فإذا ادعى أنه قد بطل
 نفع أصبعه مثلا فلا بد من مصادقة الجاني أو رد اليمين أو النكول كذا قرز (الحكومة) التي ذكرت
 في أي جناية من الجنايات التي ذكرناها الذي اختير للمذهب أن الحاكم أو المقدر للأرش الخبير أن
 ينظر في الجنايات في تقديرها ثم يقرب أرشها الى أقرب أرش من الجنايات المذكورة (مثاله) في
 السحق ينظر الى تلك الجناية هل بعضها أو كلها أو ربها أو أقل أو أكثر وينسبها الى الارش المقدر
 ويحكم ولذا قال الإمام عليه السلام في الأزهار فصل وفيما عدا ذلك أي ما عدا ما له أرش مقدر من جهة الشارع
 حكومة وهو ما رآه الحاكم مقربا الى ما مر (العاقلة) إذا قيل من هم فنقول العاقلة الذي ورد الشرع

بمحملهم جنابة الخطأ حيث ثبتت الدية لا عن صلح ولا عمد ولا اعتراف تحمل الدية من الموضحة فصاعدا لا دون ذلك فعلى الجاني عمداً أو خطأ ولا بد أن تكون الموضحة بفعل واحد لا أكثر حتى أوضحه لم تلزم العاقلة شيء والمبرة بفعل الواحد وإن كان كل جنابة دون موضحة ولكن مجموع الجنابات أرشها جميعاً أرش الموضحة حملته العاقلة كما لو ضربه بشريم أو شوك بفعل واحد أو أرش الضربة أرش موضحة حملته العاقلة ويحمل كل واحد منهم دون عشرة دراهم منجمة في ثلاث سنين ويستوي الغني والفقير فيما يحملوا وهذا هو الذي قرز (وتمين) المصيبة يعني العاقلة هم البنون ثم بنوهم على الترتيب وإن نزلوا ثم الآباء ثم الأجداد على الترتيب وإن علوا ثم الأخوة ثم بنوهم على الترتيب وإن نزلوا ثم الإصهار ثم بنوهم على الترتيب وإن نزلوا ثم أعمام الأب ثم بنوهم وإن نزلوا على الترتيب ولا يدخل الأبعد مع حمل الأقرب فإن لم تكمل الدية بحمل الأقرب دخل البطن الذي هو الأبعد مع احتمال البطن الأقرب لتأم الدية وإذا لم تستكمل الدية مع تقسيطها على البطن الثاني واحتيج إلى تمام الدية من البطن الأسفل قسط الباقي من الدية على البطن الأبعد على قدر عددهم وإن لم يبلغ التقسيط دون عشرة دراهم (مثاله) لو لزم البنون وحلوا الدية وقسط بينهم كل واحد دون عشرة دراهم وبقي من الدية مثلاً مائة درهم قسط المائة الدرهم على البطن الأبعد ولو كانوا كثيراً قسطت ولو لزم كل واحد من البطن الثاني دون خمسة دراهم أو أقل ولا يقال إن الدية تلزم البطن الأعلى وإن سفل دون عشرة دراهم لأن البطن الثاني إنما يحمل ما بقي من الدية الفائض على ما حمله البطن الأول (وهكذا) في كل بطن إذا قامت الدية ولم يستكملها من هي عليه من البطن الأعلى وإذا قامت عليهم وبقيت بقية كانت من مال الجاني ويعتبر التجميع على العاقلة من يوم الحسم كذا قرز (وأما عصبه) ولد الزنا فبينهم ثم بنوهم وإن نزلوا ثم عصبه أمه على الترتيب (نعم) والجاني إذا جنى خطأ ولم يكن له عاقلة أو لم تف العاقلة بالدية فمن ماله إن كان له مال والا فالسلطان إن كان والا فالسلهون وهو الأزهار وكذا إذا كان الجاني مولى ولا عصبه له فبعقه سواء كان واحداً أو أكثر كل واحد دون عشرة دراهم كالأحرار والذي على هذا التفصيل كذا قرز (القرة) عبد أو أمة قيمة كل واحد خمس مائة درهم والمبرة بالقيمة لا بغيرها ولا تلزم القرة إلا إذا خرج الجنين من بطن أمه بسبب الجنابة إما متخلقا أو تبين فيه أثر الخلقة وتخطيطها ولا بد أن تعلم الحياة في بطن أمه بحركة أو نحوها والا فلا شيء ولا بد أن يكون العبد أو الأمة سلبية من جميع العيوب التي تنقص القيمة مما ذكر (وهذه) لازمة فإن عدمت في الناحية رجع إلى الخمس المائة درهم فلو وجد عبد أو أمة من أعلا جنسهما بدوى الخمس المائة فليس على الجاني سوى القرة كذا قرز لأهل المذهب رحمهم الله تعالى (نعم) قد ذكر أولاً فيما تقدم أنه لا بد من بيان معرفة الدية والإيضاح من زكاة وجزية وغيرها وكما تلزم من القروش الحديثة لأن المتبايع المتقدمين قد جعلوا الفس في القرش ثلث قفلة ثم حسبوا الفس ونزلوه حتى صحت الدية من القروش سبعمائة وسبعة وعشرين قرش ونصف فذكر المشايخ المتأخرون بأنه قد وقع اختبار القرش فوجدوا الفضة الخالصة في القرش ثمان قفلة ونصف

سدس قفلة بعد ايمان وذكروا ان قد زاد الفش على التقرير الاول سدس ونصف سدس قفلة فملى علما
 صح نقص المائة القرش ثلاثة قروش وهي ثلاثة أعشار عشر المائة فزاد في كل مائة ثلاثة أعشار عشرها
 وهكذا في الجزية والسرقة والزكاة والمهور ونحوها ألا ترى أن الدية سبعمائة وسبعة وثمانين قرشا
 ونصف عشرها ثمانية وسبعين قرشا ونصف وربع قرش عشر العشر ثمانية قروش الا نحن اذا كررته
 ثلاث مرات صح ذلك ثلاثة وعشرين قرشا ونصف ونحن وهذه الثلاثة الاعشار من العشر هي التي
 نقصت من الدية باعتبار زيادة الفش فتزاد هذه الجملة على الدية التي قررنا المشايخ المتقدمون رحمهم
 الله تعالى فتكون جملة الدية الشرعية على تقرير المشايخ المتأخرين ثمان مائة قرش واحد عشر قرشا
 ونحن قرش وهكذا تزداد في الارش وفي جميع الانصاء (بيان) النصاب من الزكاة على التقرير الاول
 ستة عشر قرشا الاربع عشرة قرش ونصف وست بقش عشر العشر نحن وبقشتين ونصف * واذا
 كررت ذلك ثلاث مرات كان الزائد ثلاثة أعشار العشر تجده ربع ونحن ونصف نحن وربع نحن فيصح
 نصاب الزكاة باعتبار هذه الزيادة ستة عشر قرشا ونحن ونصف نحن وربع نحن (بيان) ذلك في الجزية على
 الفقير على التقرير الاول قرش الا نحن ونصف نحن عشرة سبع بقش ونصف عشر العشر بقشة الاربع كرره
 ثلاث مرات بقشتين وربع تصح جملة الجزية على الفقير قرش الا نحن ونصف نحن بقشتين (ومن) المتوسط
 على التقرير الاول قرشين الا نحن وبقشة عشرها نحن قرش ونصف نحن عشر العشر بقشة ونصف اذا كررته
 ثلاثا أربع بقش ونصف تصح جملة الجزية على المتوسط قرشين الا نحن ونصف نحن ونصف بقشة وتصح
 جزية الغني بعد الزائد أربعة قروش الا نحن وبقشة (وضابطه) ان الذي يزيد بقدر الارش أو النصاب
 على تقرير المشايخ المتأخرين رضي الله عنهم فينظر في التقدير الذي قدمناه ويزيد على ذلك ثلاثة أعشار
 عشرة وتضمنه اليه والجملة على ذلك النصاب على تقرير المشايخ المتأخرين رضي الله عنهم (وأما نصاب)
 الذهب في زكاة فقال في الازهار وهو عشرون مثقالا المثقال ستمون شعيرة فنقول المثقال قد قدر
 بالوزن خمسة عشر قيراطا القيراط أربع شعيرات يأتي المثقال قفلة يمجز نحن قفلة بالصنعاني والضريبة في
 الوقت من الذهب الاحري يأتي كل مثقال ثمان عشري قيراط يأتي قفلة ونحن وبأتي النصاب بالمثقال ثمان عشري
 قفلة وثلاثة أرباع قفلة فيأتي من الحروف سبعة عشر حرف الاثناث واذا اختلفت الضريبة فالعمل على حساب
 المثقال ونزوله ويرجع الى الفقال ويأتي نصاب الزكاة من الذهب أواق وقية ونصف ونحن ونصف نحن
 فقال ثمانية عشر قفلة قرايط شعيرات اثني عشر مائة صح المثقال خمسة أسداس الدينار لأن المثقال قفلة
 يمجز نصف نحن قفلة اذا أردت معرفة شعيرات نصاب الذهب من شعيرات نصاب الفضة أربع وثمانين
 مائة شعيرة شعيرات نصاب الذهب اثني عشر مائة اذا نسبت شعيرات الذهب من الفضة أي مثل سبعمائة
 (بيان) ذلك أن يقول ألف من سبعة ومائتين من أربعة عشر وقد أتى فتأمل وفقك الله تعالى
 وفوق كل ذي علم عليم وحسبي الله ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم * اللهم اجعل
 أعمالنا خالصة لوجهك الكريم ومقربة لنا الى جنات النعيم * اللهم افتح علينا بالعلم النافع والعمل به
 وأخرجنا من ظلمة الوهم وأكرمنا بنور الفهم * اللهم انا نسألك علما ناهيا ونعوذ بك من علم لا ينفع
 اللهم زيننا بزينة الايمان واجعلنا برحمتك غير ضالين ولا مضلين آمين يا رب العالمين قال في الام المنقول

منها وافق القراغ من زبير هذه الذخعة الجليلة يوم الجمعة عقيب العصر ليلة سابع عشر يوم خلعت من شهر ربيع الاول سنة ١٢٧٦ من خط قال فيه نقل من خط مؤلفه

بسم الله الرحمن الرحيم هذه منظومة للقاضي اسماعيل بن حسين جفان رحمه الله تعالى للجنائيات وتقديرها وفيها تكملة يسيرة لبعض الأئمة عليهم السلام وبعض أشياعهم ومورد معرفتها بالريال الحجر المتعامل به الآن من المناقيل أسقط من المناقيل الخمس وبعدد مناقيل الجنابة بقش فقط واجمع الباقي بحمد المقدر الشرعي المقرر لأهل المذهب الشريف صانه الله عن الزبح والنحر يف وهم هذه

ألا إن حفظ العلم نظم منبر
أروش جنائيات وجبن على الذي
فخضرة مسودة وكذا التي
وحارصة لم يظهر الدم وسطها
فان سال منها الدم فالياء أرشها
فان لحت بالدم فيها ولم يسأل
فان بضعت في اللحم من دون شطره
فان لاحت شطرا فافوقه اذا
وسمها قها ميم لها الارش يافى
فان أوضحت عظم تقرر جسده
فان هشتت في العظم فالغاف أرشها
فان نقلت عظم فقل أرشها أتي
وما بلغت أم الدماغ مع التي تخيف
من الدبة التي أتت عن ندينا
فتقديرها في النفس عين أصلها
نظمت حروفا للمناقيل عدها
مع نقصها للخمس والمثل بقشة
وهذا جميعا واضحا قد نظمته
فان وقعت في سائر المرء يافى
وهذا جميعا في الرجال فان يكن
وصلى الهى كل حين على الذي

لطالبه فليسمع مقالة من نظم
جنائيات كما قررروه ذوا الهمم
بها حرة يثبت لها الدال بالدم
فتقديرها بالهاء ثم التي ترم
مع البناء ونصف فيه ذو العلم قد حزم
فواو مع ربيع اذا قيل فيه كم
فكاف لها في الأرض قرر بالقلم
فلام لها أرض تقرر واحتكم
تقرر عن صار في العلم كالعلم
فنون لها في الأرض عن سيد الامم
مسلمة بمن بفى ولها هشم
بقاف ونون فيه طه النبي حكم
ثلاث ما قررروه ذوا الكرم
عليه سلام الله ما أهمل الدين
رموز لمن يعقل بعقول أتم
اذا شئت تعرفها بحجرة بكم
من السكل يا ذى حلم والفهم والقلم
اذا كان منها في الوجوه والقمم
فنصف الذي فيها تنظم وانتظم
بامرأة فالنصف أبدان أو قم
له الشرع ثم الآل ذو المجد والكرم

بسم الله الرحمن الرحيم روى القاضي احمد بن عبد الرحمن المجاهد عن والده المذكور أنه قد رجع عن القول بأن القرش فيه غش ووافق الفقيه حسن الشيباني رحمه الله تعالى وهو اللائق بقطائنه وذكائه وهذا زيادة بيان تحقيق الدرهم والقفلة والقيراط وبيان إحصاء الشعيرات الى أربع مائة شعيرة وثمانية

آلاف شميرة (فنقول) نصاب الفضة مائتي درهم كل درهم اثنان وأربعون شميرة تكون جملة الشعيرات
 ثمانية آلاف وأربع مائة شميرة (من) ضرب أربعة عقود وفردين أعني شعيرات الدرهم في عشرين
 عقداً أعني عدد النصاب فتحصل من ضرب أربعة عقود في عشرين عقداً ثمانون مائة ومن ضرب
 شعيرتين في عشرين عقداً أربع مائة يكون ما ذكر ثم نقول القيراط وزن أربع شعيرات فاقبض الشعيرات
 المذكورات أعني الثمانية الآلاف والأربع المائة الى الربع من ذلك يكون ذلك عدد القيراط وذلك
 احدى وعشرون مائة قيراط (ثم نقول) القفلة الاسلامية عبارة عن الدرهم وذلك عشرة قيراط
 ونصف باثنتين وأربعين شميرة فتكون جملة القيراط على اثنين قفلة (وهذه) لا تدخل لها في معرفة القروش
 بل المعتبر بقفلة الوقت إذ قفلة الوقت هي قفلة القروش وهي ستة عشر قيراطا بأربعة وستين شميرة فإذا
 أردت معرفة قدر النصاب من القروش الفراضة قلت فقال القرش تسع منها فضة خالصة ثمان وثلاث وثلاثون
 قفلة نحاس كل قفلة ستة عشر قيراط فاضرب الثمان القفال والثلاث في ستة عشر قيراط يبلغ جملة القيراط
 مائة قيراط وثلاثة وثلاثون قيراطا وثلاث قيراط (وهكذا) في كل قرش فيكون كل ثلاثة قروش بأربع
 مائة قيراط وإذا كررت الأربع مائة خمس مرات حصل من القيراط عشرون مائة ومن القروش خمسة
 عشر قرشا والباقي الى تمام النصاب مائة قيراط هي بنصف قرش وربع لأنها ثلاثة أرباع المائة والثلاثة
 والثلاثون والثلاث اذ الكسور مثل ثلث المائة فينشد كمل النصاب ستة عشر قرشا أربع من احدى
 وعشرين مائة قيراط وهي جملة النصاب ومن هنا نستخرج قاعدة مطردة في معرفة التقابل بين القروش
 والدرهم في كل مسألة في الديات والمهور وما يلزم في الجزية على الغني والمتوسط والفقير وذلك بمعرفة
 النسبة لأنك تقول نسبة القروش من النصاب عشر الأربع وثلاثة من خمس ربع عشر فيطرد ذلك
 في جميع الأبواب (مثاله في الديات) الدية عشرة آلاف درهم قدرها من القروش عشر الأربع وذلك
 سبعمائة وخمسين وثلاثة أرباع من خمس ربع العشر وربع العشر مائتان وخمسون فخمسة خمسون وثلاثة
 أرباعها سبعة وثلاثون ونصف يضمها الى الجملة الاولى يصير الجميع سبع مائة وسبعة وثلاثون قرشا ونصف
 ومثال آخر إذا أردت معرفة العشرة الدراهم كم هي من القروش المتعامل بها وجملت ذلك
 بمقدار عشرة الأربع وذلك قرش الأربع وثلاثة أرباع من خمس ربع العشر وربع العشر هو ربع قرش
 اذ ربع القرش عشرون بقشة وخمس العشرين أربع بقش وثلاثة أرباع الخمس ثلاث بقش يضم الا القرش
 الا ربع صح جملة ذلك قرش الأربع وثلاث بقش (فهذه) هي مقدار العشرة الدراهم التي مقدار أقل المهر
 وعلى هذه فقس كل مسألة وأمام معرفة استخراج القاعدة في نصاب الذهب فنقول نصاب الذهب عشرون
 مثقالا كل مثقال ستون شميرة عن خمس عشر قيراطا فتكون جملة النصاب المذكور ثلثمائة قيراط من
 ضرب عقدين أعني عدد نصاب الذهب في عقد ونصف أعني عدد القيراط ويحصل من ضرب الثلاث
 المائة في أربعة أعني عدد الشعيرات اثني عشر مائة شميرة وتقدير نصاب الذهب بهذه القفلة التي هي
 خمس عشر قيراط من دون فرق بين القفلة الاسلامية أو الوقتية وإذا أردت معرفة جملة النصاب من
 الحروف الجر الافرنجية قلت كل حرف بمثقال وثلاثة قيراط فقد زادت قيراط الحرف على قيراط

المقال يمثل خمسة قصار المزيد سندساً فإذا جمعت عدد المتأقيل حروفاً وذلك عشرون أسقطت المزيد وهو (السدين) من عشرين ثلاثة وثلاثين يبقى ستة عشر وثلاثون وهي عدد الحروف (واعلم) أنه لما اتفق المقدار والنسبة في الذهب والفضة في باب الزكاة والديات وهو أن اللازم عشرة دراهم في مقام المثال في كل مثال في مقام العشرة الدراهم كذلك (والضابط) أن يجعل الدراهم متأقيل ثم تسلك تقدير المثال وهو أن يسقط من كل مثال خمسة وبقشة وأما بقي فهي قروش وهذه القاعدة في معرفة الذهب من القروش وفي معرفة الدراهم أيضاً بواسطة أرجاعها إلى المتأقيل مثاله أن يجعل نصاب المائتين الدراهم عشرين أشياء بمقام العشرين المثال ثم يسقط الخمس من تلك العشرين وعشرين بقشة يعني مع كل خمس بقشة فإذا أسقطت خمس العشرين ومع كل خمس بقشة كانت أربعة قروش وربع فالباقي ستة عشر قرشاً الأربعة هو النصاب * مثال آخر الدية من الذهب ألف مثال أسقط الخمس مائتين وألف بقشة فاجعل المائتين قروشاً وألف البقشة ثمانين عشر قرشاً ونصف يصير الباقي سبعة مائة وسبعة وثمانين ونصف وذلك هو قدر الدية من القروش * مثال آخر العشرة الدراهم هي بمقال فاسقط الخمس وبقشة تكون سبعة عشر بقشة يبقى ثلاث وستين بقشة هي بقرش الأربعة وثلاث بقش وهي العشرة الدراهم وهي المهر الشرعي وعلى هذا فبقش (مثال آخر) الذي في المتلاحة هو ثلاثون مثقالاً فالخمس من الثلاثين ستة والثلاثين البقشة ربع قرش وثمانين والباقي ثلاثة وعشرون ونصف وثمان هو أرش المتلاحة من القروش (تم المروي عن القاضي أحمد بن عبد الرحمن المجاهد رحمه الله)

ونقل من خط العلامة حسين بن عبد الرحمن الأكويع عن السيد العلامة أحمد بن علي السراجي رحمه الله تعالى ما لفظه هذا ولا يلتفت إلى ما دقق فيه المتأخرون فقد رد من وجوه عشرة منها أن القائل بالبقش ذكر على يهودي في معرفة غش القرش وأين العدالة من الكفار ومنها أن الأصل في الأروشات ونحوها راحة الذمة فلا تحتاج إلى التدقيق ومنها أن النصاب على كلام سيدنا حسن قريب الاتوال للفقراء وعلى كلام المدققين إذا بلغت إلى ستة عشر قرشاً فهي ساقطة ومنها أنه إن صح الغش وسئلنا فالتري اشتهر أن الأفرنج استخرجوا الغش وهو القلي فبلغ في المائة الرطل رطل قلي ففعلوا في المائة القرش قرش نحاس وهو معروف لا يجبهله أحد فما ألوجب أن يحكم بغش القروش المتقدمة كلها ومنها أن هذه المعجينة لا يجبهلها سيدنا حسن ومنها أن هذا الاستخلاص إن صح إنما هو في المائة الثالثة عشر فما تكون القروش المتأخرة عشر عشر عشر المثبوتة المتقدمة من قبل الغش

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين آمين

الحمد لله الذي لا يعبد إلا هو خالق كل شيء ورازقه الحمد لله الذي من علينا بالاسلام والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله (وبعد) فهذا تحصيل احتوى على جميع مسائل الشفعة ظاهرها وخافيتها شيخنا وبركتنا القاضي العلامة عبد الله بن محسن الحيمي رحمه الله تعالى فقال ما لفظه هذه أول الصورتين من الدرب أحدهما تكون الشفعة فيه للجميع ولا أخصية